Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

((اصلاح واقع الموازنة العامة في العراق وفق معايير الكفاءة التخصيصية دراسة تحليلية للفترة 2004ـ2018))

أ.م.د. زياد خلف خليل
كليه الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
Z3k66@yahoo.com

الباحث : سمر نعمان نوروز
كليه الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
samertoball@yahoo.com

Received :17/11/2019 Accepted :15/1/2019 Published : April / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نُسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث

الموازنة العراقية قبل عام 2003 تعاني من مشكله العجز فعلي بسبب انخفاض كمية تصدير النفط وانخفاض ايرادات الدولة ولكن بعد عام 2003 وبعد تحسن الوضع المالي للبلد (زيادة ايرادات الدولة) بسبب فك الحصار عن العراق وزيادة كميات النفط المصدرة اصبحت المشكلة التي تعاني منها الموازنة العامة هي العجز المخطط من عام (2004- 2018) .وبسبب الاعتماد على الايرادات النفطية نلاحظ في حالة زيادة اسعار النفط تزداد ايرادات الدولة فيزداد التبذير والاسراف في الانفاق كما حدث في عام 2011 و2012 , وفي حالة انخفاض اسعار النفط تقلص الدولة من نفقاتها كما حدث في عام 2014 وارتفاع تكاليف الحرب ضد داعش عملت الدولة على اتباع السياسة التقشفية. وكذلك يعاني العراق في اعداد الموازنة العامة للدولة بالاعتماد على الموازنة التقليدية (موازنة البنود) وهي موازنه اصبحت لا تتناسب مع حجم التطورات الحاصلة في الانفاق وزياده النفقات الجارية وضعف النفقات الاستثمارية لذلك لا بد من تغير نوع الموازنة التي يعتمدها البلد في اعداد الموازنة العامة لغرض تحسين وضع الاقتصادي للبلد. من اجل مساعدة المسؤولين على اعداد الموازنة العامة ,من خلال العلاقة بين الموازنة الفعلية والموازنة التقديرية تم تحليل النفقات الفعلية والتقديرية والمقارنة بين الفعلي والمخطط بالاعتماد على مؤشرات الكفاءة التخصيصية لغرض تشخيص الانحرافات ومعالجتها من خلال الاعتماد على قوانين في وضع التقديرات تكون مستندة على اسس علمية دقيقة.

المصطلحات الرئيسة للبحث :- الموازنة العامة , الكفاءة التخصيصية .

* بحث مستل من رساله ماجستير

المقدمة

تعد الموازنة العامة احدى الادوات التي يمكن استخدامها في عملية التخطيط لتحقيق نمو واستقرار اقتصادي وكذلك تعتبر الموازنة العامة من اهم ادوات السياسة المالية حيث تتألف الموازنة العامة في العراق من جانبين احدهما جانب الايرادات والاخر جانب النفقات تجمع الموازنة العامة (النفقات والايرادات) في وثيقة مالية واحدة وتبين الجانب المالي للدولة.

ويشير واقع الاقتصاد العراقي ان هذا الاقتصاد تعرض الى ازمات عديدة لم يكن من القوة مواجهتها على الرغم من كل الامكانيات الاقتصادية التي لم يتم استثمارها بشكل صحيح وقد شهد العراق حروب ادت الى تصاعد نسبة النفقات العسكرية ادت الى زيادة النفقات الجارية مما جعل الموازنة العامة في العراق تعاني من تحديات وضغوطات كبيرة وربما تنتهي الموازنة بعجز او بفائض حسب الواقع الاقتصادي للبلد .

مشكله البحث :- تكمن مشكله البحث في

1-عدم كفاءة تخصيص الموازنة ومحدديه التخصيصات الحكومية للقطاعات .
2- عدم الدقة في اعداد الموازنة التقديرية .
3-عدم استقرار الوضع الاقتصادي للعراق بسبب الاعتماد على الايرادات النفطية باعتباره المصدر الوحيد للتمويل وانخفاض الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى.

اهميه البحث:-

تنبع اهمية البحث من اعتبار الموازنة العامة من اهم الوسائل التي تساعد الدولة على الاستخدام الامثل للموارد المتاحة والتقليل من هدر الاموال .وتزداد اهمية الموازنة العامة في اتخاذ القرارات الاستثمارية خاصة في العراق باعتبارها من اهم ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة للمجتمع.

هدف البحث :-

1- بيان واقع الموازنة العامة في العراق والتعرف على تقديرات الموازنة العامة واليات تنفيذها. 2-التعرف على الاساليب الجديدة لأعداد وتنفيذ الموازنة بالاعتماد على مؤشر التخصيص المالي للإيرادات ومؤشر التخصيص المالي للنفقات .

فرضيه البحث :-

تنطلق الدراسة من فرضيه مفادها ((وجود فجوة بين تقديرات الموازنة العامة والموازنة الفعلية وعدم دقة التخصيصات تؤدي الى اضاعة فرص استثمارية كان بالإمكان ان تدعم عملية التنمية في البلد))

المبحث الاول/ الاطار النظري للموازنة العامة والكفاءة التخصيصية

المطلب الاول :- مفهوم الموازنة العامة واهميتها

اولا:- **مفهوم الموازنة العامة**

هناك تعاريف متعددة للموازنة العامة تختلف باختلاف المدارس الفكرية وطبيعة السياسات والفلسفة الاقتصادية المتبعة في كل دولة وتعد الموازنة عنصرا اساسيا في عمليات التخطيط المالي والرقابة والتقييم للحكومات . (Granof and Khumawala, 87:2011)

عرفت المدرسة التقليدية الموازنة ماهي "الا قائمة حسابية تسجل في احد جانبيها النفقات وفي الجانب الاخر مصادر تمويل النفقات (الايرادات) شأنها شان أي قائمة تحتوي على الايرادات والنفقات لشركة او لقطاع اقتصادي ,حيث تسجل فيها كل الصفقات التي تتم داخل دائرة هذا النشاط ".
(30:1999,Al Karkhi)

بينما عرفها قانون اصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 " الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة" (39:1989, jeweler)

بينما عرفها قانون الادارة المالية للدولة رقم 94 لسنة 2004 بأنه يكون "اعداد الموازنة الفيدرالية في العراق على خطط التنمية الاقتصادية والسعي الى استقرار الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية " (163:2019, Safwat)

الموازنة "هي توقع واجازة ايرادات ونفقات الدولة خلال فترة زمنية مقبلة ولا تعتبر الموازنة العامة نهائية لا بعد التصديق عليها واعتمادها من قبل السلطة التشريعية في الدولة واصدار القرار الخاص بها , وتقوم السلطة التشريعية بتفويض الحكومة في تنفيذ بنود الموازنة حيث تعتبر الموازنة بمثابة توجيه للسياسة المالية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية" (104:2011, Mahmoud)

ثانيا :- **اهمية الموازنة العامة والمبادئ العلمية لأعدادها**

تكتسب الموازنة العامة دور مهم في المالية العامة وتأخذ ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية في اغلب الدول على الرغم من اختلاف انظمتها السياسية , وسنبحث في تلك الجوانب على النحو الاتي :-

أ:- اهمية الموازنة العامة في الجانب السياسي

تحتل الموازنة العامة من الناحية السياسية اهمية كبيرة في الدول ذات الانظمة الديمقراطية والنيابية ذلك لإرغام السلطة التنفيذية في كل عام الى اللجوء الى البرلمان من اجل التصويت عليها من قبل نواب الشعب ويعني ذلك اخضاع الموازنة للرقابة المستمرة وتتجلى رقابتها على اعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاعتمادات التي تطلبها الحكومة او حتى رفضها لمشروع الموازنة الذي تتقدم به السلطة التنفيذية . (273:2003, Thnibat)

ب:- اهمية الموازنة العامة من الجانب الاقتصادي

اتساع وتنوع الاغراض التي تسعى لتحقيقها السياسة المالية الى ان اصبح هدف الموازنة ليس فقط لتحقيق التوازن المالي بين الايرادات والنفقات انما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو اقتضى الامر الخروج عن مبدأ توازن الميزانية ,التحليل الاقتصادي الحديث انتهى الى استخدام المالية العامة عجز الموازنة وفائضها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل. (329:2011, Ali)

ج:- اهمية الموازنة العامة من الجانب الاجتماعي

اهمية الموازنة من الناحية الاجتماعية لا تقل اهمية من الناحيتين السياسية والاقتصادية ومن المعروف ان الاهمية الاجتماعية تزداد كلما اتسع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية ,حيث تستخدم الدولة الموازنة كأداة لإعادة وتوزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية او الطبقات الفقيرة كالإعانات (النفقات التحويلية) او من خلال تحصيل الضرائب التصاعدية التي تساهم في اعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ولتمويل بعض النفقات التي يستفاد منها الطبقات الفقيرة او التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية . (573:2002,Al-Ali)

تطور مفهوم الموازنة عما كان علية سابقا لم تقتصر الموازنة على انها مجرد قائمة لتقدير الايرادات والنفقات حيث اصبح هدفها تحقق الاستخدام الكامل للموارد الغير المستغلة والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة . (108:2015, Janabi)

المطلب الثاني / مفهوم الكفاءة التخصيصية ووظائفها

اولا:- **مفهوم الكفاءة التخصيصية**:-

وتتمثل الكفاءة التخصيصية في تخصيص الموارد للقطاع العام وتخصيص الموارد بين الطلبات المتنافسة ضمن الحكومة نفسها . المفاضلة والتركيز على المشاريع التي تدر اكبر عائد ممكن وبأقل كلفة لذلك تعتبر الكفاءة التخصيصية هي عملية اولويات تأخذ بعين الاعتبار لأغراض تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة في الموازنة . (144:2007,Robinson)

فالكفاءة التخصيصية تعني التخصيص الكفوء للموارد المتاحة الى المرحلة التي نصل فيها الى افضل تخصيص للموارد وتوزيعها ,بما يضمن توجيهها الى انشطة ذات العائد الاعلى .اي ان يتم تدفق رأس المال الى المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة ,عند الوصول الى اقصى ناتج ممكن من الناحية الفنية , وافضل تخصيص ممكن من الناحية التخصيصية فأننا نصل الى مرحلة الكفاءة الاقتصادية . (128:2017,Brahimi)

وتعني الكفاءة التخصيصية للموارد المالية "تخصيص الايرادات المالية حسب الاولويات العامة والبرامج الحكومية حيث تقوم الادارات والوحدات الحكومية المختلفة بتمويل النشاطات الحكومية ذات الاولوية القصوى والبرامج التي لها مردود مالي عالي في ظل تراجع تدفقات السيولة بما يضمن ربط الاستراتيجيات القومية بالموازنة العامة واولويات الصرف التي تحددها ".

(163: Previous source, Safwat)

ثانيا:- **الوظائف الرئيسية للكفاءة التخصيصية**

أ- التخصيص :- يتم تخصيص الموارد للهيئات الحكومية المختلفة ,يتطلب من الدولة وضع خطة مالية يتم فيها تحديد اولويات الانفاق من اجل تعظيم انتاجية الانفاق العام وتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية ,وعند أنهاء من عملية تخصيص فأنه يوقع من الجهات المسؤولة عن وضع الموازنة لتحقيق الكفاءة التخصيصية والغرض من التخصيص هو تقليل الهدر والتبذير في المال العام.

ب-الاستقرار :- يتطلب تقدير دقيق للأثر الاقتصادي للعمليات المالية الحكومية على الاقتصاد الكلي للدولة وحكم تأثيره على الموازنة بالذات ,استخدمت العديد من المفاهيم والاساليب التطبيقية لهذا الغرض والاعتماد على الحسابات القومية والاستفادة من اساليب التنبؤ والتنسيق مع السلطات النقدية لكي تحافظ على الاستقرار.

ج-التوزيع:- هذه الوظيفة تحتاج الى اهتمام خاص بالنسبة لأثر النفقات العامة ومجموع الدخل المتوقع لها تستفيد من هذا الاثر التوزيعي والبدائل مثل المدفوعات النقدية عوضا عن الخدمات او يمكن اعادة تصميم البرامج لتلبية حاجات مجموعات دخل معينة من المجتمع .وفي سياق هذه الاهداف تحصل صراعات ذات طبيعة اقتصادية او ادارية بالنسبة التوزيع الامثل للقطاعات العامة والتوزيع الافضل بين الطلبات المتنافسة في الحكومة. (204:2010,Al-Naqash)

المطلب الثالث :- العلاقة بين اصلاح الموازنة العامة في العراق والكفاءة التخصيصية

تهدف الكفاءة التخصيصية الى تطوير ورفع فاعلية الموازنة العامة في التعامل مع التغيرات التي تطرا على السياسة الاقتصادية لكي تكون الموازنة العامة للدولة قادرة على تمويل البرامج الحكومية التي تدر اكبر عائد اقتصادي واجتماعي ممكن في ظل تراجع التدفقات المالية وتشمل ما يأتي :-

اولا:-**تحديد الاولويات الاستراتيجية** :-_**تسعى الى تعزيز السبل والوسائل التي تستطيع من خلالها خلق نظام اقتصادي وسياسي متماسك وقادر على تحقيق الرغبات والتطلعات المختلفة وترجمتها الى اولويات مقبولة لدى الجميع وتهدف التشريعات والترتيبات الى تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم من اهمها خلق نظام سياسي قادر على تحديد الاولويات والاهداف لغرض تخصيص الموارد المالية بكفاءة عالية (Jubouri and other , Previous source:2015)**

ثانيا:-**ربط الاطار الاستراتيجي والسياسة الاقتصادية بعمليات الموازنة** :-_**تهدف التشريعات وقواعد الموازنة العامة الى تطوير الكفاءة التخصيصية الى خلق منظومة تعمل على ربط السياسة الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي بعمليات الموازنة بصورة فعالة ومتسقة مما يعطي للموازنة العامة اهمية اخرى ليست مجرد اداة مالية محاسبية بحتة انما هي اداة من ادوات السياسة الاقتصادية تقوم بأهداف اقتصادية واجتماعية مثل تطور رأس المال البشري , تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر .**

ثالثا:-**معلومات حول البرامج والسياسات** :-_**تخصيص الموارد يعتمد بشكل كبير على برامج الانفاق المختلفة وتوفير معلومات لبيان تأثير اعادة تخصيص الموارد على الاهداف الموضوعة في الاجل المتوسط واطار الانفاق المتوسط الاجل نتيجة تعزيز الكفاءة التخصيصية قواعد وترتيبات مؤسسة لعرض الموازنة العامة على شكل برامج محدده , وتحديد الاهداف المراد تحقيقها وتوفير معلومات حول طبيعة كل برنامج وكذلك تكاليف المدخلات والمخرجات ومؤشرات المتابعة والاداء . (27:2011, Badawi)**

رابعا- تحديد سقوف انفاق قطاعية :-_ **لضمان انفاق الموارد في برامج الاكثر فعالية يجب وضع سقوف عليا للصرف البرامج المختلفة مثل (برامج صحية , برامج التعليم) ويجب ان يحدد هذه السقوف اعلى مستوى في الجهاز التنفيذي حتى تكون ملزمة للأمرين بالإنفاق ولتفعيل هذه السقوف يجب ان يتم تبني طلبات اعادة تخصيص استنادا الى نتائج تقييم كفاءة الانفاق الحكومي .**

خامسا:-**تخويل السلطات المالية للمستويات الادنى في هيكل السلطة المالية** :-_ **لتعزيز الكفاءة التخصيصية يتطلب فتح المزيد من الاستقلالية للأمرين بالإنفاق مثل (رؤساء الادارات والمكاتب , المديرين التنفيذين .....الخ) في الهيئات الحكومية والوزارات خصوصا الوزارات الخدمية مثل وزارة الصحة وزارة التعليم في ممارسة سلطتهم المالية لإعادة التخصيص بين البرامج المختلفة لضمان فعالية وكفاءة القرارات التخصيصية الصادرة من الهيئات الخدمية والوزارات التي تقع تحت سلطاتهم المالية يجب ان تقوم الجهات المركزية (وزارة المالية ,المجلس التشريعي , مجلس الوزراء) التي تقوم بمراجعة القرارات بشكل مستمر على خلفية الاهداف الاستراتيجية الكلية والتداعيات المالية . هذا التوجه يدعم تبني التشريعات والقواعد التي تلزم الادارات القطاعية والبرامج المختلفة بتساوي منتظم بين الانفاق المعتمد والانفاق الفعلي لكل قطاع على خلفية**

التقديرات المدرجة في اطار الانفاق , واعداد تقارير حول هذه النتائج للاستفادة منها عند التحضير الموازنة للسنة الجديدة . (Jubouri and other ,:90)

المبحث الثاني/ واقع وتطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2018)

المطلب الاول :- واقع النفقات العامة في العراق

توزع النفقات العامة في العراق تتم على اساس نفقات استهلاكية لغرض تسير المرافق العامة للدولة مثل (الرواتب للموظفين , والمكافآت التقاعدية والمستلزمات السلعية المستلزمات الخدمية ,النفقات التحويلية , صيانة الموجودات ,الالتزامات والمساعدات) والنفقات الاستثمارية الغرض منها زيادة ثروة الامة ورأسمالها وتمثل نفقات المشاريع الاستثمارية التنموية (متوسطة الاجل وطويلة الاجل) مثل مشاريع البناء والتعمير واستصلاح الاراضي وامتلاك الاصول الرأسمالية . (14:2014,Ministry of Finance)

جدول (1)

واقع النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2018) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي النفقات العامة (1)	معدل النمو % (2)	النفقات الجارية (3)	معدل النمو % (4)	النفقات الاستثمارية (5)	معدل النمو % (6)	نسبة 3:1 (7)	نسبة 5:1 (8)
2004	31521427	----	27597167	----	3924260	----	%88	%12
2005	30831142	(2.2)	27066124	(1.9)	3765018	(4.1)	%88	%12
2006	37494459	21.6	34917607	29	2576852	(31.6)	%93	%7
2007	39308348	4.8	32719836	(6.3)	6588511	155.7	%83	%17
2008	67277196	71.6	52301181	59.8	14976015	127.3	%78	%22
متوسط معدل النمو		19		16		49.5		
2009	55589721	(17)	45941063	(12.2)	9648658	(35.6)	%83	%17
2010	70134201	26.2	54580860	18.8	15553341	61.2	%78	%22
2011	78757666	12.3	60925553	11.6	17832113	14.7	%77	%23
2012	105139574	33.5	75788623	24.4	29350951	64.6	%72	%28
2013	119127555	13.3	78746806	3.9	40380749	37.6	%66	%34
متوسط معدل النمو		13.7		9.3		28.5		
2014	125321074	5	86568374	9.9	38752700	(4)	%69	%31
2015	70397515	(43.8)	51832839	(40)	18564676	(52)	%74	%26
2016	67067433	(4.7)	51173425	(1.3)	15894008	(14.4)	%76	%24
2017	75490115	12.6	59025654	15.3	16464461	3.6	%78	%22
2018	80873188	7.1	67052856	13.6	13820332	(16.1)	%83	%17
متوسط معدل النمو		(4.7)		(0.5)		(25.2)		
المجموع		9		8		17		

Source / column data (5,3,1) Ministry of Planning, Central Statistical Organization, National Accounts Directorate for the years (2004-2005-2011-2014-2017-2018)

Columns Data (5,3,1) Financial Audit Bureau, Technical Affairs and Studies Department, Financial Statistics Department for the years (2006-2007-2008-2009-2010-2012-2013-2015-2016).(

***Column (8.7.6.4.2) prepared by the researcher.**

*** ( ) The negative signal guide in the table**

نلاحظ من بيانات الجدول (1) بلغت اجمالي النفقات العامة (31521427)مليون دينار عام 2004 واتجهت النفقات الى الارتفاع حيث بلغت (67277196) مليون دينار في عام 2008 وبمعدل نمو (19%) مقارنه بالعام السابق وذلك بسبب فك الحصار عن العراق في عام 2003 ازدادت كميات النفط المصدرة وارتفاع اسعار النفط ادت الى زيادة الايرادات , وبلغ متوسط معدل النمو (19%) للمدة من (2004-2008). انخفضت اجمالي النفقات في عام 2009 بلغت (55589721) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-17%) بسبب الازمة العالمية التي حدثت في عام 2008 تأثر بها العراق واستمرت اجمالي النفقات في الارتفاع حتى عام 2013 بلغت (119127555) مليون دينار وبمعدل نمو (13.3%) قياسا بعام 2012 وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط ويعد هذا اعلى مستوى للأنفاق العام خلال مدة الدراسة بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط حيث بلغ متوسط معدل النمو (13.7%) للمدة من (2009-2013) .في عام 2014 ارتفعت اجمالي النفقات العامة الى (125321074) مليون دينار وبمعدل نمو(5%)عن العام السابق بسبب ارتفاع تكاليف الحرب ضد داعش وتذبذبت النفقات بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغت (80873188) مليون دينار في عام 2018وبمعدل نمو (7.1%) بسبب ارتفاع اسعار النفط .كما يمكن القول بعد عام 2003 فك الحصار عن العراق ازدادت كمية تصدير النفط الخام وارتفاع اسعار النفط ادت الى زيادة الايرادات وبالتالي زيادة النفقات ,نلاحظ انخفاض متوسط معدل النمو (-4.8%) للسنوات الخمسة الاخيرة بسبب تردي الوضع الامني وانخفاض اسعار النفط , وصل اجمالي متوسط معدل النمو لأجمالي النفقات خلال مدة الدراسة الى (9%) .

اما فيما يتعلق بالنفقات الجارية حيث بلغت (27597167) مليون دينار في عام 2004 ونسبة مساهمتها الى اجمالي النفقات (88%) ,ازدادت النفقات الجارية في الارتفاع حتى عام 2008 بلغت (52301181) مليون دينار وبمعدل نمو (59.84%) مقارنة بعام 2007 ونسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات وصلت(78%) بسبب الزيادة في النفقات الجارية كانت اغلبها اجور ورواتب للموظفين والاعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة الى المواطنين ,حيث بلغ متوسط معدل النمو (16.1%) للمدة من (2004-2008) .انخفضت النفقات الجارية في عام 2009 وصلت الى (45941063) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (-12.2%) بسبب الازمة العالمية التي حدثت عام 2008 تأثرت النفقات بها بسبب اعتماد العراق على الايرادات النفطية فقط وارتفعت النفقات الجارية في الاعوام اللاحقة بسبب الزيادة في اسعار النفط في عام 2013 وصلت (78746806) مليون دينار وبمعدل نمو (3.9%) عن العام السابق بسبب الفساد والتذبير لم يتم الاستفادة من هذه النفقات , حيث بلغ متوسط معدل النمو (9.3%) للمدة من (2009-2013). في عام 2014 ارتفعت النفقات الجارية الى (86568374) مليون دينار وبمعدل نمو (9.93%) بسبب التحسن في الوضع الامني وارتفاع اسعار النفط وصلت عام 2018 الى (67052856) مليون دينار وبمعدل نمو (13.6%) عن العام السابق وصلت نسبة مساهمتها الى اجمالي النفقات (83%) ومتوسط معدل النمو سلبي (-0.5%) للمدة (2014-2018) .كما يمكن القول بأن الموازنة العامة في العراق تعاني من اختلال هيكلي ,تتأثر الموازنة بعدد من العوامل منها الوضع الامني والتذبذبات في اسعار النفط والازمة العالمية التي حدثت في عام 2008 وتأثر العراق بها ,ان النفقات العامة تتأثر بجميع هذه العوامل بسبب ان ايرادات الدولة احادية الجانب وهذا يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وغالبية اجمالي النفقات العامة تذهب الى النفقات التشغيلية وهناك اسباب عديدة أدت الى زيادة النفقات التشغيلية منها استحداث وزارات جديدة بعد عام 2003 مثل وزارة الهجرة والمهجرين ,وزارة حقوق الانسان , بلغ اجمالي متوسط معدل النمو للنفقات الجارية (8%) خلال مدة الدراسة

اما بالنسبة الى النفقات الاستثمارية بغلت في عام 2004 (3924260) مليون دينار ونسبة مساهمتها الى اجمالي النفقات قليله جدا (12%) بدأت النفقات الاستثمارية في الزيادة بسبب التحسن في الوضع الامني حتى وصلت عام 2008 الى(14976015) مليون دينار وبمعدل نمو (127.3%) مقارنة بالعام السابق وبلغت نسبة مساهمتها الى اجمالي النفقات (22%) , وبلغ متوسط معدل النمو للنفقات التشغيلية (49.5%) للمدة من (2004-2008) . انخفضت النفقات الاستثمارية في عام 2009 بسبب انخفاض اسعار النفط بلغت (9648658) مليون دينار وبمعدل نمو (35.6%) ونسبة مساهمتها الى اجمالي النفقات العامة (17%) وهي نسبة منخفضة مقابل ما يحتاجه العراق من مشاريع خدمية واستثمارية وفي عام 2013 ازدادت النفقات الاستثمارية الى (40380749)مليون دينار وبمعدل نمو (37.6%) وارتفعت ايضا نسبة مساهمتها الى اجمالي النفقات (34%) ,وبلغ متوسط معدل النمو للنفقات الاستثمارية (28.5%) للمدة (2009-2013). في عام 2014 بدأت الحكومة بأتباع سياسة تقشفية نتيجة الازمة التي مر بها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط وارتفاع تكاليف الحرب كان تأثير هذه السياسة على النفقات الاستثمارية اكبر من النفقات الجارية بسبب سوء ادارة الدولة , وفي عام 2018 بلغت النفقات الاستثمارية (13820332) مليون وبمعدل نمو (16.1%) مقارنة بالعام السابق حيث وصلت نسبة مساهمتها الى اجمالي النفقات العامة (17%) ,حيث بلغ متوسط معدل النمو (25.5%) للمدة (2014-2018) .

كما يمكن القول بان العراق لم يستفاد من الفرصة في الاعوام (2011 -2014) بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث اطلق على الموازنة في تلك الفترة (بالموازنة الانفجارية) بسبب زيادة الايرادات النفطية ادى الى زيادة النفقات ولكن النفقات الجارية اكثر من النفقات الاستثمارية حيث بلغت اعلى نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية (34%)عام 2013 الا انه يمكن ان نلاحظ ان اجمالي متوسط نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات بلغت (17%) وهي نسبة منخفضة جدا وذلك بسبب عدم وجود رؤيا وخطط استراتيجية اضافة الى الفساد الاداري والمالي تبذير في الانفاق العام.

المطلب الثاني :- واقع الايرادات العامة في العراق

الموازنة العامة تهتم بتنويع الايرادات الا ان الواقع يشير الى هيمنة احد المصادر على حساب تدني ايرادات المصادر الاخرى وهو ما يعني ان التباين في الاسهام والتمويل بين مصادر الايرادات يعد من السمات الاساسية التي تصف تشكيلة الايرادات العامة ,غياب السياسات والاستراتيجيات لتنويع مصادر الايرادات وضعف الربط والتنسيق بين الموازنة العامة وخطط التنمية , ومن جانب اخر تشكل الايرادات الضريبية نسبة قليلة من اجمالي الايرادات وبسبب انخفاض الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى جمود النظام الضريبي في العراق واعتماده على نظام مالي قديم وعدم كفاءة الجهاز الاداري في تخمين وجباية الضرائب واتساع ظاهرة الغش والتهرب الضريبي الذي ادى بالأضرار بالخزينة العامة للدولة والاعفاءات الضريبية التي منحت الى القطاعات الاقتصادية بهدف دعم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستثمار للقطاع الخاص ولكن لم تحقق الاهداف المطلوبة بسبب عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة . (6:2017,Waili)

جدول (2)

هيكل الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2018) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الايرادات العامة 1	معدل النمو % 2	الايرادات النفطية 3	معدل النمو % 4	الايرادات الضريبية 5	معدل النمو % 6	الايرادات الاخرى 7	معدل النمو % 8	نسبة 3:1 9	نسبة 5:1 10	نسبة 7:1 11
2004	32988850	----	32298111	----	294900	----	395839	----	97.9	0.9	1.2
2005	40435740	22.6	39360064	21.9	529179	79.4	546497	38.1	97.3	1.3	1.4
2006	49055545	21.3	46534311	18.2	562968	6.4	1958266	258.3	94.9	1.1	4
2007	54964850	12	50720915	8.9	1228336	118	3015599	53.9	92.3	2.2	5.5
2008	80641041	46.7	75311190	48.5	985837	(20)	4344014	44.1	93.4	1.2	5.4
متوسط معدل النمو		20.5		19.5		36.9		78.9			
2009	55243526	(31.5)	50190202	(33.4)	3095254	214	1958070	(54.9)	90.9	5.6	3.5
2010	70178223	27	62061730	23.7	1532438	(50)	6584055	236.3	88.4	2.2	9.4
2011	108807390	55	101278169	63.2	1783593	16.4	5745628	(12.7)	93.1	1.6	5.3
2012	119466403	9.8	108692809	7.3	2633357	47.6	8140237	7 .41	91	2.2	6.8
2013	113660075	(4.9)	108323859	(0.3)	2876856	9.2	2459360	(69.8)	95.3	2.5	2.2
متوسط معدل النمو		11.1		12.1		47.3		28.1			
2014	105553850	(7.1)	95174441	(12.1)	1891538	(34.2)	8487871	245.1	90.2	1.8	8
2015	66470251	(37)	57654597	(27.4)	2304690	21.8	6510964	(23.3)	86.7	3.5	9.8
2016	54409270	(18)	44267063	(33.9)	3861896	138.6	6280311	240.2	81.4	7.1	11.5
2017	77422172	42.3	65155570	47.2	6298271	63.1	5968332	(4.9)	84.2	8.1	7.7
2018	106569834	37.6	96062935	47.4	4556221	(27.7)	5950678	(0.3)	90.1	4.3	5.6
متوسط معدل النمو		3.5		3 .4		32.3		91.3			
المجموع		7		11.9		38.8		66.1			

Source / column data (7,5,3,1) Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts.

* Columns data (11.10.9.8.6.4.2) prepared by the researcher.

* ( ) The negative signal guide in the table

نلاحظ من الجدول (2) في عام 2004 بلغت اجمالي الايرادات (32988850) مليون دينار اتجهت الى الزيادة حتى عام 2008 بلغت اجمالي الايرادات (80641041) مليون دينار وبمعدل نمو (46.7%) مقارنة بعام 2007 بسبب الارتفاع في اسعار النفط واعتماد العراق على الايرادات النفطية جعلت الايرادات تزداد بشكل مستمر , حيث بلغ متوسط معدل النمو (20.5%) للمدة من (2004-2008) . في عام 2009 بدأت اجمالي الايرادات بالانخفاض بسبب انخفاض اسعار النفط بلغت اجمالي الايرادات (55243526) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-31.5%) عن العام السابق ,وبسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط ادت الى زيادة اجمالي الايرادات بشكل كبير وفي عام 2013 بدأت اجمالي الايرادات بالانخفاض بلغت (113660075) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-4.9%) مقارنة بالعام السابق , وبلغ متوسط معدل النمو (11.1%) للمدة من (2009-2013). في عام 2014 بدأت اجمالي الايرادات بالانخفاض بسب انخفاض كمية تصدير النفط وانخفاض اسعار النفط العالمية وارتفاع تكاليف الحرب اصبحت الايرادات غير قادرة على تغطية تكاليف الحرب وفي العامين (2017 -2018) ارتفعت اجمالي الايرادات الى (106569834-77422172) مليون دينار على التوالي بسبب ارتفاع اسعار النفط وانخفاض تكاليف الحرب حيث بلغ متوسط معدل النمو (3.5%) للمدة من (2014-2018).كما يمكن القول اعتماد اجمالي الايرادات في العراق على النفط وفي حالة ارتفاع اسعار النفط ترتفع الايرادات وتنتهي الموازنة فائض وبالعكس في حالة انخفاض اسعار النفط تنخفض الايرادات تنتهي الموازنة بعجز وهذا يبين ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد بشكل كبير جدا على مورد واحد وهو النفط ومرهون بالتقلبات التي تصيب الاسواق العالمية وبالتالي فان اي صدمة في السوق العالمية ستنعكس على مستوى الايرادات العامة في العراق .

اما فيما يتعلق بالإيرادات النفطية فهي مقاربة الى اجمالي الايرادات بسبب اعتماد الموازنة على الايرادات النفطية حيث بلغت الايرادات النفطية في عام 2004 (32298111) مليون دينار وازدت في السنوات اللاحقة حيث بلغت (75311190) مليون دينار في عام 2008 وبمعدل نمو (48.5%)مقارنة بعام 2007, حيث بلغ متوسط معدل النمو (19.5%) للمدة من (2004-2008) .في عام 2009 انخفضت الايرادات النفطية بسبب الازمة العالمية (50190202) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-33.4%) مقارنة بالعام السابق وفي السنوات اللاحقة بدأت الايرادات النفطية حتى عام 2013 بلغت معدل نمو الايرادات النفطية (-0.3%) , حيث بلغ متوسط معدل النمو (12.1%) للمدة من (2009-2013).

في عام 2014 بلغت الايرادات النفطية (95174441) مليون دينار وبمعدل نمو (-12.1%) بسبب سيطرة داعش على بعض حقول النفط في محافظة صلاح الدين والموصل والانبار انخفضت كمية تصدير النفط , حيث بلغت عام 2018 (96062935) مليون دينار وبمعدل نمو (47.43%) مقارنة بعام 2017, حيث بلغ متوسط معدل النمو (4.3%) للمدة من (2014-2018). من خلال بيانات اجمالي الايرادات والايرادات النفطية يمكن القول ان الموازنة العامة الاتحادية في العراق تعتمد بشكل كلي على الايرادات النفطية وهي حالة حدوث اي ازمة في العالم تؤثر على اسعار النفط او حدوث ازمة داخل البلد فأن الايرادات سوف تتأثر بشكل كبير لان اعتماد على الايرادات النفطية بشكل كامل وصلت نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى 97% في عام 2004 وبالرغم من هذا فأن العراق لم يستفاد من الايرادات ولحد الان يعاني من سوء الخدمات وارتفاع نسبة البطالة وزيادة في نسبة الفقر.

اما بالنسبة الى الايرادات الضريبية نسبة مساهمتها في اجمالي الايرادات قليلة جدا بسبب ضعف القانون الضريبي في العراق حيث بلغت نسبة الايرادات الضريبية في عام 2004 (294900) مليون دينار ونسبة مساهمتها الى اجمالي الايرادات (0.9%) , وانخفضت عام 2008 بسبب كثرة التهرب الضريبي حيث بلغت الايرادات الضريبية (985837) مليون دينار وبمعدل نمو (-20%) مقارنة بعام 2007 , حيث بلغ متوسط معدل النمو (36.9%) للمدة من (2004-2008).في عام 2009 بسبب انخفاض الايرادات النفطية لجئت الدولة الى زيادة الايرادات الضريبية حيث بلغت(3095254) مليون دينار وبمعدل نمو (214%) ونسبة مساهمتها الى اجمالي الايرادات (5,6%) , وانخفضت الايرادات الضريبية بسبب ضعف الحصيلة الضريبية حيث بلغت في عام 2013 (2876856) مليون دينار وبمعدل نمو (9.2%) مقارنة بعام 2012 وصلت نسبة مساهمتها الى اجمالي الايرادات (2.5%) , حيث بلغ متوسط معدل النمو (47.3%) للمدة من (2009-2013) .في عام 2014 الايرادات الضريبية منخفضة حيث بلغت (1891538) مليون دينار وبمعدل نمو (-34.2%) في السنوات اللاحقة ازدادت الايرادات الضريبية بنسبة قليلة جدا لغرض تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية قامت الحكومة باستقطاع 5% من رواتب الموظفين والمتقاعدين لغرض زيادة الايرادات الضريبية لتغطية تكاليف الحرب , وفي عام 2018 انخفضت الى (4556221) مليون دينار ومعدل نمو (-27.7%)مقارنة بعام 2017 , حيث بلغ متوسط معدل النمو (32.3%) للمدة من (2014-2018) .

اما بالنسبة الى الايرادات الاخرى في عام 2004 بلغت (395839) مليون دينار وبلغت نسبه مساهمتها الى اجمالي الايرادات (1.2%) نسبتها قليلة جدا بسبب ضعف القوانين الحكومية في فرض رسوم على السلع المستوردة , وبدأت بالارتفاع حيث بلغت في عام 2008 (4344014) مليون دينار ونسبه مساهمتها الى اجمالي الايرادات (5.4%) , حيث بلغ متوسط معدل النمو (78.9%) للمدة من (2004-2008).وفي عام 2009 ارتفعت الايرادات الاخرى حيث بلغت(1958070) مليون دينار وبمعدل نمو(-54.9%) ونسبة مساهمتها الى اجمالي الايرادات (3.5%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع السنوات السابقة بسبب فرض الحكومة رسوم كمركية على السلع المستوردة , وانخفضت في عام 2013 بلغت (2459360) مليون وبمعدل نمو سالب (-69.8%) مقارنة بالعام السابق , بلغ متوسط معدل النمو (28.1%) للمدة من (2009-2013). وفي عام 2014 ارتفعت اسعار النفط وزيادة تكاليف الحرب لجئت الدولة الى زيادة الايرادات حيث بلغت(8487871) مليون دينار وبمعدل نمو (245.1%) ونسبة مساهمتها الى اجمالي الايرادات بلغ (8%) وهي نسبة قليله جدا مقارنتها مع الايرادات الاخرى , وبدأت بالانخفاض تدريجيا حتى عام 2018 بلغت (5950678) مليون دينار وبمعدل نمو (-0.3%) مقارنة بعام 2017 وبلغت نسبة مساهمتها الى اجمالي الايرادات (5.6%), حيث مبلغ متوسط معدل النمو (91.3%) للمدة من (2014-2018). كما يمكن القول ان انخفاض الايرادات الضريبية بشكل كبير جدا يعود الى الاعتماد على الايرادات النفطية بسبب سوء ادارة الدولة وكذلك ضعف في تطبيق القوانين الضريبية وكثرة التهرب الضريبي وكذلك هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وضعف مساهمة القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية الاساسية.

المطلب الثالث / تقديرات الموازنة العامة في العراق

جدول (3) الفائض والعجز المخطط في الموازنة العامة للمدة (2004-2018)

السنوات	اجمالي الايرادات العامة المخطط	اجمالي النفقات العامة المخطط	العجز والفائض المخطط
2004	21729100	20145100	1584000
2005	28958608	35981168	(7022560)
2006	45392304	50963161	(5570857)
2007	42064530	51727468	(9662938)
2008	50775081	59861973	(9086892)
2009	50408215	69165523	(18757308)
2010	61735312	84657467	(22922155)
2011	80934790	96662766	(15727976)
2012	102326898	117122930	(14796032)
2013	119296663	138424608	(19127945)
2015	94048364	119462429	(25414065)
2016	81700803	105895722	(24194919)
2017	79011421	100671160	(21659739)
2018	91643667	104158183	(12514516)

Source / prepared by the researcher depending on
Ministry of Justice, Iraqi Facts Bulletins for different years (2004-2018)

من خلال الجدول (3) نلاحظ ما يأتي:-

في عام 2004 حققت الموازنة فائض بسبب فك الحصار في عام 2003 وزيادة كميات التصدير حققت الموازنة فائض ولكن من (2005-2018) عجز ويمكن ان يسمى عجز تخطيطي لان الموازنة العراقية تبدأ بعجز وتنتهي بفائض بسبب ان تقديرات الموازنة العامة تعتمد على سعر النفط ادنى من السعر الفعلي وهناك ايضا سبب اخر هو عدم انفاق المبالغ المخصصة الى المشاريع الاستثمارية بشكل كامل يؤدي الى حدوث فائض في نهاية السنة واغلب هذه الاموال الفائضة تذهب الى الخزينة العامة للدولة ولا يتم الاستفادة منها وتدور الى السنة القادمة .

المطلب الرابع/ الكفاءة التخصيصية في العراق

جدول (4) مؤشرات دقة التخصيص المالي

السنوات	مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات	مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات	الانحراف للنفقات (المخطط – الفعلي)	الانحراف للإيرادات (المخطط – الفعلي)
2004	%151	%156	(11376327)	(11259750)
2005	%139	%85	5150026	(11477132)
2006	%108	%73	13468702	(3663241)
2007	%130	%75	12419120	(12900320)
2008	%158	%112	(7415223)	(29865960)
2009	%109	%80	40575802	(4835311)
2010	%113	%82	14523266	(8442911)
2011	%128	%81	17905100	(27872600)
2012	%117	%89	11983356	(17139505)
2013	%95	%86	19297053	(5636588)
2014				
2015	%70	%58	49064915	27578113
2016	%66	%63	38828289	27291533
2017	%97	%74	25181045	1589249
2018	%116	%77	22284995	(14926167)

/table prepared by the researcher based on tables (1,2,3) Source

نلاحظ من بيانات الجدول (4) ان التخصيص غير دقيق وخصوصا مؤشر التخصيص المالي للإيرادات حيث بلغت اعلى نسبة للتخصيص في عام 2008 (158%)وان ادنى نسبة لمؤشر دقة التخصيص للإيرادات كانت (66%) عام 2016 وما بين النسبتين كانت اغلب السنوات بعيدة عن الواقع باستثناء عامي 2013و2017 قد بلغت (95%- 97%) على التوالي وعدم الدقة في هذا المؤشر للإيرادات يعود الى ان تقدير الايرادات يكون على اساس اسعار النفط بسبب الاعتماد شبة الكلي على الايرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة ويكون تقديره بسعر اقل من السعر الفعلي وبسبب التغيرات المستمرة في اسعار النفط جعلت مؤشرات التخصيص غير طبيعية , كذلك مؤشر التخصيص للنفقات ايضا غير دقيق حيث بلغت اعلى نسبة (156%) عام 2004 بينما بلغت ادنى نسبة له في عام 2015 (58%) وما بين تلك النسبتين كانت قيمة هذا المؤشر بعيدة كل البعد عن واقع النفقات, وهذا يثبت صحة الفرضية بوجود فجوة كبيرة بين النفقات والايرادات وذلك بسبب عدم الاستناد الى اسس علمية صحيحة في تقديرات الموازنة .

كذلك نلاحظ انحرافات كبيرة في النفقات حيث بلغت اعلى نسبة لها (49064915) في عام 2015 وادنى نسبه بلغت (-11376327) في عام 2004 , نلاحظ ايضا ان النفقات التقديرية تكون اعلى من النفقات الفعلية لذلك نلاحظ خلال مدة الدراسة اغلب السنوات الانحراف موجب باستثناء العاميين 2004-2008 كان الانحراف سالب بسبب الوضع الامني في البلد ادت الى زيادة النفقات الفعلية .

اما انحراف الايرادات فنلاحظ اعلى انحراف بلغ نسبته (27578113) في عام 2015 وادنى نسبه (-29865960) في عام 2009, اغلب السنوات فيها الانحراف سالب بسبب الايرادات الفعلية اكبر من الايرادات المخططة والسبب الرئيسي الاعتماد على الايرادات النفطية بنسبه عالية واسعار النفط تتغير بشكل يومي لذلك كان الانحراف عالي جدا باستثناء الاعوام (2015-2016-2017) الايرادات التقديرية اكبر من الايرادات الفعلية بسبب انخفاض اسعار النفط .

الاستنتاجات

1- الاعتماد على الاسلوب التقليدي بأعداد الموازنة العامة لا ينسجم مع التطورات الحاصلة في حجم الموارد والانفاق وما يحتاجه البلد من خدمات ومشاريع تنموية .

2- تعاني الموازنة العامة من اختلال هيكلي بسبب الاعتماد بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية حيث بلغت اعلى نسبة لمساهمة الايرادات النفطية (97%) في عام 2004 وادنى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية (81%) في عام 2016 وهذا ما ينعكس سلبا على الاقتصاد لان اسعار النفط تتحد في الاسواق العالمية وبالتالي يجعل الاقتصاد الوطني مرتبط كليا بالخارج

3-هيمنة النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة حيث بلغت اعلى نسبة لها (93%) في عام 2006 وادنى نسبه لها (66%) في عام 2013 اما النفقات الاستثمارية قد بلغت اعلى نسبها لها (34%) في عام 2013

4-تخلف النظام الضريبي من جهة والاعفاءات والمزايا الضريبية من جهة اخرى ادت الى انخفاض نسبة مساهمتها حيث بلغت اعلى نسبة مساهمة الايرادات الضريبية (8.1%) في عام 2017 وادنى نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في عام 2004 بلغت (0.9%) بسبب الاعتماد على الايرادات النفطية لأنه المورد الاساسي للإيرادات المالية في العراق

5-وجود فجوة كبيرة بين النفقات والايرادات حيث بلغت اعلى نسبة تخصيص للإيرادات (158%) واعلى نسبة تخصيص للنفقات (156%) هذا يدل على عدم وجود دقة في التخصيص وعدم الاستناد الى الاسس العلمية في عملية التخصيص.

التوصيات

1- العمل على تخصيص كفوء للموارد المالية بما يؤدي الى رفع كفاءة الاداء الاقتصادي بحيث يكون تخصيص الموارد المالية على الوزارات والمؤسسات العامة حسب الاولويات التي تخدم المواطن وزيادة قدرتها على توفير المقومات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

2- التخصيص يجب ان يكون مبني على اسس علمية دقيقة والاستناد الى قوانين لتقليل الانحرافات بين النفقات والايرادات الفعلية والنفقات والايرادات التخطيطية.

3-ضرورة القيام بإصلاحات في النظام الضريبي لان الاقتصاد العراقي متجه نحو اقتصاد السوق فضلا عن الانفتاح الاقتصادي لغرض زيادة نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية .

4-ضرورة انشاء الصناديق السيادية في العراق وتمويلها من خلال اقتطاع جزء من العوائد النفطية اومن خلال الفوائض المالية التي تتحقق على مستوى الموازنة نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية لغرض استثمار هذه الاموال في المشاريع التنموية ومواجهة ومعالجة الصدمات التي تواجه الاقتصاد العراقي .

5--تتطلب الموازنة العامة في العراق الى تخطيط سياسة منسقة للمستقبل تخدم الاقتصاد بعيدا عن السياسة والحكم الشخصي وتنفيذ الخطط ورقابتها واتخاذ القرارات المصححة لأي انحرافات وعلاج مسبباتها.

المصادر

1- Majid A. Al Karkhi , The state budget, House of Books and Documents ,year1999

2-Hanna R. jeweler, Government Accounting and Public Financial Management, Year 1989

3-Amr H. Safwat, Public finance and fiscal policy and its recent developments, Iraq Library for Printing and Publishing, , I 1, year 2019.

4-Raafat S. Mahmoud, Government Accounting, Dar march publishing, distribution and printing, I 1, year 2011.

5-Adel F. Al Ali, Public Finance and Financial Legislation, University House for Publishing and Distribution, Year 2002.

6-Mohammed J. Thnibat, Public Finance and Financial Legislation, International Scientific House and Culture House for Publishing and Distribution, I 1, year 2003.

7-Adell al-Ali , Public Finance and Financial and Tax Law, Ithraa Publishing & Distribution, , part One, I 2, year 2011.
8-Taher Janabi , Public Finance and Financial Legislation, House of Sanhoury , year 2015
9-Adnan H. Al – Khayat, Mahdi S. Jubouri , Confident A. Moussawi, Economics of the general budget, Dar Al Ayam Publishing & Distribution, Part Two, Year 2015.
10- Ahmed A.Badawi ,Traditional and contemporary concepts in public finance management , Arab Monetary Fund, Abu Dhabi , The United Arab Emirates , Economic and Technical Department 2011.
11- Ghazi A. Al-Naqash, Public Finance, Fundamentals of Financial Economics, Dar Al-Wael for Publishing and Distribution, 4th edition, 2010.
12-Republic of Egypt, Ministry of Finance, Budget in 25 Q&A, State Budget Sector, International Organizations Division, 2014.
13-Ahmad A. waili, The federal balance between imbalances and the potential for reform is a future strategy , Kut Journal for Economic and Administrative Sciences , Wasit University, Number 27, year 2017
14-Sabah H. brahimi, Principles of Public Finance and its Applications in Iraq, Al-Shams Al-Andalus Office for Printing and Publishing, 1st Edition, 2017
15- Michael H. Granof , Saleha B .Khumawala ,Government and Not- For Profit accounting concepts and practices ,published by :john Wiley &Sons, Inc , fifteen edition ,2011
16-jim brumby and Robinson ,performance Budget improving allocative efficiency ,international monetary fund, 2007

((Reforming the reality of the general budget in Iraq according to the criteria of efficiency allocations An analytical study for the period 2004-2018))

supervision of Dr. Zeyad Khlaf Khleel

college of Administration and Economics: Department of Economic

Z3k66@yahoo.com

Researcher : Samar Noaman Nawrooz

college of Administration and Economics: Department of Economic

samertoball@yahoo.com

Received :17/11/2019 Accepted :15/1/2019 Published : April / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

The Iraqi budget before 2003 suffers from the actual deficit problem due to the decrease in the amount of oil exports and the decrease in state revenues, but after 2003 and after the improvement of the financial situation of the country (increased state revenues) due to the lifting of the blockade on Iraq and the increase in the quantities of oil exported, the problem that the public budget suffers from is the deficit Planned from (2004-2018). Because of the dependence on oil revenues, it was noticed that in the case of increased oil prices, the state's revenues increase, so the waste and spending in spending increases as happened in 2011 and 2012, and in the case of low oil prices, the state shrinks its expenditures, as happened in 2014 and increased The costs of the war against ISIS The state pursued austerity policy. Iraq also suffers in preparing the state's general budget by relying on the traditional budget (budget for items), which has become inconsistent with the size of developments in spending and increasing current expenditures and weak investment expenditures. Therefore, the type of budget adopted by the country in preparing the public budget must change in order to improve the situation Country economic. In order to assist officials in preparing the general budget, through the relationship between the actual budget and the estimated budget, the actual and estimated expenditures were analyzed and the comparison between the actual and the planned based on the allocative efficiency indicators for the purpose of diagnosing deviations and addressing them by relying on laws in making estimates that are based on accurate scientific foundations.

key words -: Public budget , Customization efficiency.

Research from Master Thesis: Note